لذكر هذا المقال:

رحيم حسين، "ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة روسيكادا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، العدد 03، ديسمبر 2005، ص ص119-131.

نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الدكتور: رحـيم حسـين

المركز الجامعي برج بوعريريج - الجزائر

ملخص

يشير عدد من الدراسات إلى أن حوالي 70 إلى 90 % من المؤسسات المتواجدة في مختلف البلدان، بما فيها البلدان الصناعية، هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما أنها تساهم بنحو ذات القدر في الناتج الوطني الخام. وبالمقابل يتعرض أكثر من نصف هذه المؤسسات إلى التعثر أو الفشل خلال الخمس سنوات التالية لإنشائها. ولذلك عمدت مختلف الحكومات إلى اتخاذ جملة من تدابير الدعم والمرافقة، وذلك من خلال إقامة شبكة دعم متكاملة تهدف إلى ضمان الاستمرارية والنمو لهذه المؤسسات. فما هو الوضع في الجزائر؟ وما هي التدابير المتخذة بشأن هذا القطاع؟ وما مدى فعاليتها في الواقع؟

Résumé

Plusieurs études mentionnent que 70 à 90% des entreprises existantes dans les différents pays, dont les pays industrialisés, sont des PME , et ces entreprises contribuent de même pourcentage environ au PNB. Or, plus de la moitié de ces entreprises trouve son échec dans les cinq premières années de sa création. Et pour faire face à cette situation désastreuse, un ensemble de mesures d'appui et d'accompagnement ont été établi par les différents gouvernements afin de garantir une meilleure continuité et une forte croissance de ces entreprises. Quelle est la situation en Algérie ? Quelles sont les mesures prises concernant ce secteur , et quelle est leur efficacité ?

1- مقدمة:

يعتبر الاعتماد على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كاستراتيجية في التنمية، حديث نسبيا في أغلب الدول، بما فيها الدول الصناعية. ولعل ذلك يتجلى أكثر بالنسبة إلى دول نامية، كالجزائر، كانت تعتمد استراتيجية الصناعات المصنعة، وبلغ بها المطاف إلى مأزق، فاضطرت إلى إعادة هيكلة عضوية ومالية لتلك المؤسسات الكبيرة، وتمت تجزئتها إلى وحدات اقتصادية صغيرة ومتوسطة بغرض التحكم في إدارتها وتطوير كفاءتها.

فحتى بداية عقد التسعينيات كان النسيج الصناعي في الجزائر مكون أساسا من مؤسسات عمومية، تمثل نحو 80% من القدرات الصناعية، ولم تكن الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 20%، وهي تابعة للقطاع الخاص[1].

إن المآل الذي آلت إليه تلك المؤسسات العمومية، وما خلفه من تسريح للعمال، وبالتالي تفاقم معدل البطالة، وهو ما تزامن أيضا مع تحولات اقتصادية دولية اتسمت بتعزيز دور القطاع

الخاص، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، دفع السلطات العمومية إلى إعادة النظر جوهريا في سياسة التنمية الاقتصادية المنتهجة منذ الاستقلال، فحُل عدد من المؤسسات العمومية وخوصص منها عدد آخر، كما أنشئت عدة مؤسسات خاصة.

فعلى الرغم من حرص الدولة على الحفاظ عن المؤسسات العمومية، وهو ما تجلى من خلال برنامج إعادة التأهيل، إلا أن حوالي 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تستفد من هذا البرنامج، رغم امتصاصها لنحو 400 000 عامل مسرح من مؤسسات عمومية محلة[2].

وعلى الرغم من تنامي عمليات الإنشاء وإعادة النهوض بعد التسعينيات، إلا أنه لم تكن هناك سياسة واضحة في مجال التنمية الصناعية. فمعظم المؤسسات المنشأة تتركز في قطاع التجارة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، وكان جلها عبارة عن مؤسسات صغيرة أو مصغرة. فانحصر الهدف لدى السلطات العمومية في محاولة احتواء أكبر قدر ممكن من البطالين.

ومع أن مشكلة البطالة تعد بالفعل الهاجس الأكبر بالنسبة لكافة الحكومات، إلا أن النظرة الاستراتيجية تقتضي توجيه عملية الإنشاء إلى المشروعات التي من شأنها أن تدعم القدرات الصناعية الوطنية، وذلك من خلال منح الأولوية لتلك المشروعات التي تساهم في خلق القيمة المضافة، خاصة منها المشروعات المجددة القائمة على المعرفة والمهارات.

ففي ظل مثل هذا النوع من الاستثمارات يبرز دور الدولة. ذلك أن الاستثمار الإنتاجي أو الابتكاري يتميز بأنه محفوف بالمخاطر، وهو ذو عوائد غير مضمونة متوسطة أو طويلة الأجل، وهو ما يجعل المنشئون أو المقاولون (les entrepreneurs) يستنكفون عنه ويتوجهون نحو استثمارات أسرع ربحية وأكثر أمنا.

ومن هنا نرى أن شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي أن تركز على هذا المجال. والدعم المقصود هنا لا يقتصر فقط على عملية الإنشاء، بل يمتد مع تطور المشروع من خلال مختلف تدابير المرافقة، وهو ما سنبينه فيما يلي من هذا البحث.

2 - واقع م.ص.م في الجزائر:

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من **1** إلى **250** شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [3].

ومهما تكن الاختلافات ما بين التشريعات في تعريف هذه المؤسسات، فإن ثمة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، منها ما يمثل نقاط قوة، كمرونتها تجاه تغيرات المحيط وبساطة هيكلها التنظيمي، وبالتالي سهولة مراقبة تسييرها، ومنها ما يمثل نقاط ضعف، كمحدودية

مواردها وأسواقها، وكذا هشاشتها أمام قوى المنافسة المحيطة بها، خاصة في ظل عولمة المنافسة المتزايدة.

إن التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة الجزائرية، والذي بدأ في الواقع منذ 1988، والمتمثل في رفع الحصانة عن المؤسسات العمومية وتوسيع نطاق المبادرة الخاصة، أدى بالسلطات العمومية إلى إنشاء وزارة خاصة بالصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يوليو 1993. وتدلنا الإحصائيات على أن أكثر من نصف المؤسسات التي أنشئت في الخمس سنوات الأخيرة كانت تحت مظلة هذه الوزارة، أي أنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وأن حوالي 30% منها أنشئ منذ عشر سنوات[4].

وحسب إحصائيات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية فقد بلغ حجم هذه المؤسسات 179893 مؤسسة في سنة 2001 و 188893 مؤسسة في سنة 2002، و785 288 مؤسسة في سنة 2003، ومن الملاحظ أن نحو 94% من هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة، في حين لا تمثل المؤسسات الصغيرة سوى 4.99% من إجمالي عدد المؤسسات في سنة 2002. والجدول التالي يعطي صورة عن توزيع هذه المؤسسات بحسب حجمها:

بيان	عدد الأجراء 2001	عدد الأجراء 2002	معدل النمو %	عدد م.ص.م (2001)	عدد م.ص.م (2002)	معدل النمو %
من 1 إلى 9	325085	340646	+ 4.78	170258	177733	+ 4.39
من 10 إلى 49	156450	179585	+ 14.78	8363	9429	+ 12.74
من 50 إلى 250	255527	210851	- 17.48	1272	1402	+ 10.22
مجموع	737062	731082	- 0.81	179893	188893	+ 4.82

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

وتجدر الإشارة إلى ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكاد ينحصر في المقاولات التابعة للقطاع الخاص، إذ لا تمثل مؤسسات القطاع العمومي فيه، حسب إحصائيات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، سوى نسبة 0,27%، ولا يوظف سوى 10,6% من مجموع العاملين في هذا القطاع إلى غاية نهاية سنة 2003 [5].

أما من حيث التوزيع حسب القطاعات فإن الإحصائيات تدلنا على ما يلي (2002)[6]:

- البناء والأشغال العمومية : 28.93 % ؛
- الإطعام والفندقة: 6.5 % ؛
- الصناعات الغذائية الفلاحية: 6.55 % ؛
- الخدمات للعائلات: 7.14 % ؛
- النقل والاتصالات: 9.04 % ؛

- التجارة: 16.29 % ؛
- قطاعات أخرى: 25.55 % .

ومن الملاحظ، حسب ذات المصدر، أكثر من نصف تلك المؤسسات مركز في الشمال (10ولايات). وهو ما يعبر عن ضعف في سياسة التوازن الجهوي، وعدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب، على الرغم مما تمنحه من امتيازات خاصة.

3- معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبرر إقامة وترقية شبكات الدعم، والتي تهدف إلى تهوين وتذليل هذه المعوقات المتنوعة. وتنقسم هذه المعوقات إلى داخلية وخارجية. فأما بالنسبة للمشكلات الداخلية فنشير إلى نقص الموارد، واضطلاع شخص واحد بكافة أعمال الإدارة، وعدم توفر الكفاءات بسبب انسياقها عادة نحو المؤسسات الكبيرة. وأما بالنسبة للمشكلات الخارجية فنذكر ما يلي:

- مشكلات تتعلق بالمحيط الإداري (البيروقراطية، غياب نظام المعلومات)؛
- مشكلات تتعلق بالمحيط التمويلي (ضعف الجهاز المصرفي، غياب البورصة،...)؛
- مشكلات تتعلق بالعقار الصناعي؛
- مشكلات تتعلق بالضرائب والجمارك؛
- مشكلات تتعلق بظروف المنافسة (الانفتاح الاقتصادي وصعوبات التصدير).

وفي استقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر، عبر 12 ولاية كبرى، خلص إلى أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق، حسب طبيعة نشاط المؤسسة، ما بين 6 أشهر إلى ثلاث سنوات. والسبب، حسب ذات المصدر، يرجع إلى مجموعة من القيود:

- **قيود إدارية**: وتتمثل في: تنوع الوثائق، وبطء الإجراءات الإدارية، وصعوبة الحصول على السجل التجاري؛
- **قيود بنكية**: وتتمثل في: طول فترة دراسة ملفات القروض، وصعوبة الحصول على قرض بنكي؛
- **العقار الصناعي**: وتتمثل قيوده في: صعوبة الحصول على عقار وعلى عقود الملكية؛
- **قيود أخرى**: كارتفاع مستوى الرسوم واشتراكات الضمان الاجتماعي، ارتفاع أسعار الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر في بعض المناطق، ....

إن المعوقات المذكورة أعلاه، وخاصة منها المعوقات الجبائية، أصبحت مبررا لكثير من الأنشطة غير المرخصة، أي تعمل من دون سجل تجاري، ولو أن بعضهم يرى أنه من الأفضل للدولة غض الطرف عنها بدلا من تحطيمها بالضرائب. كما إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عادة ما لا يلقى لها بال حتى عند إعداد التشريعات التي تعنيها مباشرة، إما بسبب الإهمال او بسبب نقص الوعي باهمية إشراك هذه المؤسسات في وضع القوانين.

وعلى كل فإن المعوقات أصبحت معروفة، سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى البحث العلمي، على الرغم من وجود معوقات خاصة احيانا ترتبط بطبيعة الصناعة، ويمكن استكشافها عن طريق الدراسات الميدانية، وما ينقص هو البحث في الحلول، أي السياسات والآليات التي تساعد في التغلب على هذه المعوقات، والأهم من ذلك هو متابعة تنفيذ هذه السياسات وتفعيل الآليات الموجودة، وابتكار آليات جديدة أكثر فعالية، خاصة من خلال الاستفادة من تجارب بلدان أخرى. وهذا البحث ما هو سوى مساهمة في هذا الإطار.

ولقد سعت السلطات العمومية إلى إنعاش هذا القطاع، والذي توج بالمصادقة على القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12. وقد تضمن هذا القانون عددا من الآليات ما تزال إلى حد الآن تنتظر التفعيل، نذكر منها على وجه الخصوص:

- الصندون الوطني لضمان القروض؛
- مشاتل المؤسسات الصغيرة؛
- مراكز الدعم أو التسهيل؛
- المجلس الوطني الاستشاري؛
- نظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية.

فعلى الرغم من مرور حوالي ثلاث سنوات ونصف على صدور القانون المذكور، ما تزال هذه الآليات في مرحلة التكوين والتمحيص. فنظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية ما يزال موضوع دراسة[7]، ومراكز الدعم ما تزال مجرد مشاريع، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاتل وحاضنات الأعمال، وصندوق ضمان القروض، الذي أنشيء بعد عام من صدور القانون[8] وتم تجسيده في بداية 2004 بتخصيص مبلغ 30 مليار دينار له، لم يمنح ضمانه، إلى غاية نهاية مارس 2005، سوى لـ 31 مشروع (20% من المشاريع المقدمة الـ 153 إليه لغرض الضمان) بضمان قدره 527,7 مليون دينار لقروض بقيمة 1,77 مليار دينار، كما أنشيء بصورة متزامنة صندوق رأس المال المخاطر، بهدف ضمان المخاطر أيضا، ولكنه ما يزال ينتظر التفعيل.

وهكذا فالمشاريع الواعدة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة، غير أن تباطؤ عملية التجسيد، وهي المرحلة الأهم، يكاد يذهب بالآمال ويجرد تلك المشاريع من الواقعية. فالاستثمار لا يحتمل طول الانتظار ولا يؤمن بالنصوص بقدر ما يؤمن بالأفعال.

4- دعم الإنشاء وتنمية روح المقاولة:

من الناحية النظرية تناول عدد من الاقتصاديين الرواد مسألة المقاولة والابتكار، نذكر من ضمن هؤلاء كانتيون (R. Cantillon, sur la nature du commerce en général, au 18ème siècle) ، و ساي (J.B. Say, sur l'économie et les richesses, au 19ème siècle) وشومبيتر (J.A. Schumpeter, sur la nature des managers et des entrepreneurs)[9]. ويعد Peter Drucker من الأوائل الذين أشاروا، في سنة 1985، إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من "اقتصاد تسيير" (économie de management) إلى "اقتصاد مقاولين" (économie d'entrepreneurs)[10]. كما كان لأعمال كل من تايلور وفايول وسيمون وغيرهم دور بارز في ترقية الفكر المقاولي والتنظيمي، وفي توضيح خصائص القائد الناجح في مجال الأعمال.

أما من الناحية العملية فقد كان لأزمة السبعينيات، الناتجة عن الأزمة البترولية، وما أعقبها من غلق للمصانع وانتشار للبطالة، الأثر المباشر في ترقية روح المبادرة والتقاول في البلدان المتطورة، خاصة فيما يتعلق بنشاط التجديد أو الابتكار. ومع نهاية الثمانينيات وخلال عقد التسعينيات برز اهتمام مثير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان.

إن مشكلة البطالة التي أصبحت سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة، ومنذ سنوات، دفعت أكثر الدول إلى دعم إقامة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ذلك أن هذا الصنف من المؤسسات، على ضآلة حصته في السوق العالمي، هو الوسيلة لامتصاص تلك القوى العاملة العاطلة، وبالتالي امتصاص ذلك الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات.

وفي هذا الإطار تم إعداد كثير من البرامج في مختلف البلدان تهدف إلى دعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسوف نشير هنا إلى التجربة الفرنسية كمثال. فمنذ 1976 اعتمدت الحكومة الفرنسية برنامجا خاصا تحت شعار "البطالون أنشئوا مؤسستكم" (Chômeurs créez votre entreprise) ، والذي تم دعمه من خلال ما سمي "مساعدة للبطالين المنشئين أو المستعيدين لمؤسستهم" (ACCRE)[11] . ويستفيد من هذا البرنامج الشباب (16-23سنة) والمعوقون الذين يقل عمرهم عن 30 سنة، أو العمال والمسرحون الذين يرغبون في استعادة مؤسساتهم التي هي في طريق التصفية، وكذا طالبي العمل المسجلون في الوكالة الوطنية للتشغيل (ANPE) منذ أكثر من ستة أشهر. وإذا ما حظي المترشح بالقبول فإنه سيستفيد من إعانة من الدولة، والتي تتمثل أساسا في إعفاءه من الاشتراكات الاجتماعية لمدة سنة، ومن دفتر شيكات استشارة (chéquiers-conseil)، والتي تسمح لصاحبها بالاستفادة من ساعات استشارة لدى هيئات معتمدة من طرف الولاية وبخصم 75% من تكلفتها، وكذا من مساعدات مالية مسترجعة للشباب والمستفيدين من ذوي الطبقات المحرومة.

وفي إطار نفس المسعى، وفي سنة 1997، تم تقديم 40 تدبيرا بخصوص دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات، كما تم في ديسمبر من نفس السنة إعلان بيان مشترك للجمعيات والهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات تحت عنوان « Synergies pour la création d'entreprise ». وفي جانفي 2000 قدمت هذه الشبكة (synergies) 26 اقتراحا في هذا الشأن متضمنة في ستة محاور رئيسية هي[12]:

1- روح المقاولة والابتكار؛
2- قانون المنشئ؛
3- مرافقة المنشئ؛
4- التعاون الإقليمي، التنمية المحلية والمؤسسة؛
5- تمويل الإنشاء وتعبئة الادخار؛
6- لنقاول معا.

وإلى جانب مجهودات الهيئات العلمية والجمعيات المهنية تولي الحكومة الفرنسية عناية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة منه ما يتعلق بإنشاء المؤسسات المجددة. أو ما يسمى بمؤسسات الاقتصاد الجديد. ومن أجل ذلك أقيمت عدة مراكز جهوية للتجديد ونقل التكنولوجيا (CRITT) [13]. فلقد قال الوزير الأول الفرنسي J.P. Raffarin :

"إن إجابة فرنسا عن العولمة لا تكمن في ضخامة المؤسسات أو التركيز، ولكنها تكمن في التجديد والجودة والقيمة المضافة والأنسنة". وهو ما يتحقق عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14].

ومع كل جهود الحكومة الفرنسية تشير الإحصائيات إلى أنه من بين 000 700 مشروع إنشاء مؤسسات سنويا، لا يتم الإنشاء الفعلي سوى لـ 000 200 مشروع فقط. كما إن أكثر من ثلثي المؤسسات الجديدة المنشأة لا تستمر لأكثر من خمس سنوات[15].

إن أي منشئ أو مقاول ينبغي أن يتمتع بثلاث خصال:

1- أن يكون صاحب مهنة؛
2- أن يتوفر على روح المبادرة؛
3- أن يتوفر على روح المخاطرة.

فالمقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص، أو حتى خلقها، في مجال مهنته. بل وأن ينشئ من مهنته ميزة تنافسية. ولن تتحول أفكاره إلى حقيقة إلا إذا اتسم بروح المبادرة، على أن يكون إقدامه محسوب المخاطر.

ومن ناحية أخرى، ترتبط عملية التقاول (entreprenariat) بالظروف المحيطة، أي بمناخ الاستثمار. وفي هذا الصدد تتحمل الدولة مسؤولية تهيئة مناخ مناسب للمستثمرين، وخاصة منهم المبتدئين والمستمرين الصغار. وتزداد هذه المسؤولية في ظل ظروف المنافسة الجديدة التي فرضتها العولمة الاقتصادية.

وهكذا فإن الدعم المعنوي والتكويني يعدان اللبنة الأولى لتثبيت روح المقاولة في المجتمع. وبعد ذلك تأتي الخطوة التالية لسياسة الدعم، والتي تتمثل في مختلف أشكال الدعم التي تشجع عمليات الإنشاء وفي آجال قصيرة، وتساعد المؤسسة على تحقيق الاستمرارية والنمو أو التوسع.

5- أشكال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يشمل الدعم الذي تنتظره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة منها الناشئة، عدة مجالات: الدعم الفني، الدعم الإداري، الدعم المالي، الدعم التقني أو التكنولوجي، دعم التكوين والتدريب، الدعم الإعلامي والاتصالي.

5-1- الدعم الفني: ويتضمن دراسة جدوى المشروع، اختيار الموقع، واختيار الآلات والمواد وغيرها من المدخلات، دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج ومساعدته في استخدام الأنظمة المعلوماتية، ... ؛

5-2- الدعم الإداري: ويتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، إقامة شباك وحيد، إجراءات الحصول أو امتلاك العقار، ... ؛

5-3- الدعم المالي: ولعله من أهم ما ينتظره المنشئ أو المستثمر عموما. وهو يشمل الدعم المتعلق بالتمويل، خاصة منه ما يتعلق بترقية الادخار ومؤسساته، والمساهمة في ضمان جزء من القروض، وتخفيض تكلفة التمويل وتمديد آجال السماح، والإعفاء الكلي أو الجزئي، ولفترة محددة، من الضرائب والرسوم الجمركية، أو الإعفاء من الضمان الاجتماعي لأول عامل خلال فترة محددة، وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشروعات، كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في مناطق نائية، ...؛

5-4- الدعم التكنولوجي: ففضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المؤسسات في مجال الحصول على التكنولوجيا واستخدامها، وذلك من خلال توجيهها إلى التكنولوجيات الحديثة ودعم أسعارها؛

5-5- دعم التكوين والتدريب: ويرتبط هذا النوع من الدعم بضرورة تشكيل اقتصاد قائم على الكفاءات. وهذا التكوين والتدريب مستمر مع استمرار المؤسسة. ويتم هذا الدعم من خلال توفير دورات للتكوين أو التدريب بأسعار زهيدة، ومنح تخفيضات ضريبية لمراكز التكوين المتخصص الموجه لهذه المؤسسات، أو بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، وكذا تشجيع ودعم اقتناء الكتب والمجلات العلمية، ...؛

5-6- الدعم الإعلامي والاتصالي: ويتمثل في المساعدات الموجهة لإقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل المؤسسات، وكذا اعتماد نظام وطني للمعلومات. كما يتضمن هذا النوع من الدعم مجال التسويق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمنحها الدعم في مجال الإشهار والترويج لمنتجاتها.

وهكذا يمكن تصوير مختلف أشكال الدعم في المخطط التالي:

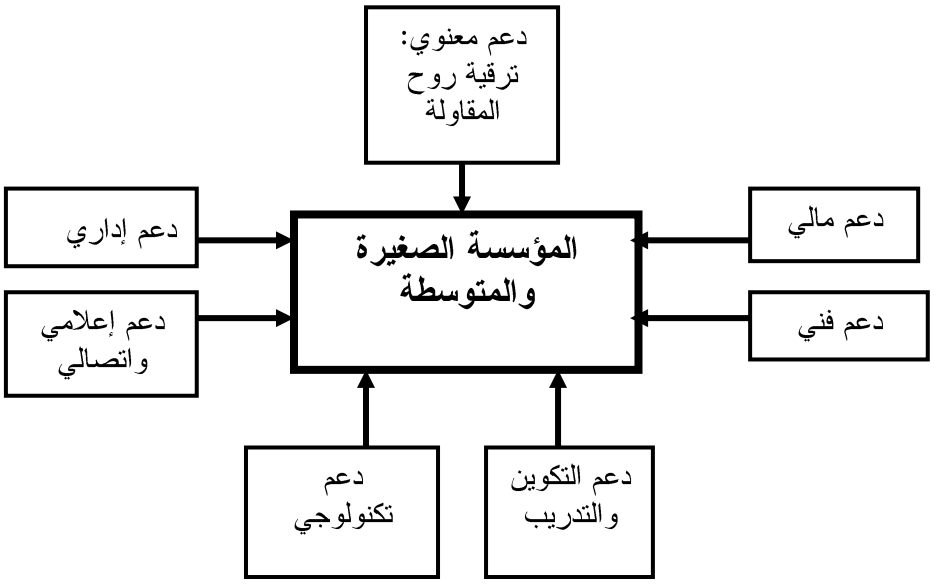

مخطط 1: يبين أشكال دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

6- آليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتضمن آليات الدعم والمرافقة، إلى جانب النصوص التشريعية والقواعد المتضمنة في السياسة الاقتصادية وقوانين المالية، مجموعة من المؤسسات المقامة لهذا الغرض. وسوف نشير فيما يلي إلى أربعة أنظمة رئيسية معتمدة في كثير من الدول:

6-1- نظام المناولة (أو المقاولة من الباطن): بورصات المناولة هي مجال لالتقاء الصناعيين الطالبين والعارضين لخدمات الإنتاج. فالمؤسسات الكبيرة كثيرا ما تعتمد على مؤسسات صناعية أخرى، سواء في تصنيع جزء من منتجاتها أو في طلب بعض الخدمات الأخرى كالصيانة. ولذلك فإن أهمية هذا النظام تكمن فيما يتيحه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرص لنشاطها، وفيما يتيحه للصناعة من ازدهار. وتتمثل مهمة بورصة المناولة في دورين أساسيين: دور تنظيمي ودور إعلامي[16].

6-2- نظام مراكز الدعم: تهدف مراكز الدعم إلى تقديم التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها. ولقد ذكرنا فيما سبق مختلف أشكال الدعم المتوقعة. وحتى تؤدي هذه المراكز دورها المطلوب بفعالية، يتعين تزويدها بالإمكانيات المالية الضرورية والكفاءات البشرية التي تؤمن برسالة هذه المراكز من جهة، وتتمتع بالقدرة على تقديم الدعم المطلوب من جهة ثانية.

ولئن كانت مراكز الدعم عادة ما تكون ذات طابع عام، وهو تقديم الدعم لكافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، إلا أن كثيرا من الدول اعتمدت مراكز دعم متخصصة، ومنها

مراكز التجديد على وجه الخصوص. ويقتصر دور هذه الأخيرة في دعم المؤسسات المجددة. أو بالأحرى تلك المشروعات تكون المعرفة رأس مالها الرئيسي. وقد اشرنا آنفا إلى التجربة الفرنسية في هذا المجال.

3-6- نظام المحاضن: وهو يعتبر نظام حديث نسبيا، إذ لا يتجاوز عمره العقدين. ويقوم منطق هذا النظام على أن المؤسسة الصغيرة الناشئة (start-up) كثيرا ما تكون بحاجة ماسة إلى حضانة من قبل مؤسسة حاضنة تيسر لها مختلف إجراءات الإنشاء وتوفر لها مقومات الانطلاق. كما إن مبررات إقامة مثل هذه المؤسسات (أي المؤسسات الحاضنة) ينبثق مما يفرزه الواقع من فشل أكثر المؤسسات الناشئة في وقت مبكر[17].

ولذلك فإن وجود مثل هذه المؤسسات بالغ الأهمية في مرحلة الانطلاق. ففضلا عن نقص الخبرة العالية والتكنولوجيا في البلدان النامية عموما، والجزائر حالة منها، فإن المؤسسة الصغيرة، وهي في مرحلة الانطلاق، لا تستطيع توفير ذلك لنفسها بنفسها. وبطبيعة الحال فإن الأمر هنا لا يتعلق بحاضنة واحدة وإنما بشبكة من حاضنات الأعمال، والمؤسسة الناشئة قد تلجأ إلى أكثر من حاضنة بغرض حصولها على بعض الخدمات والدعم بأقل التكاليف كما يصور الشكل التالي:

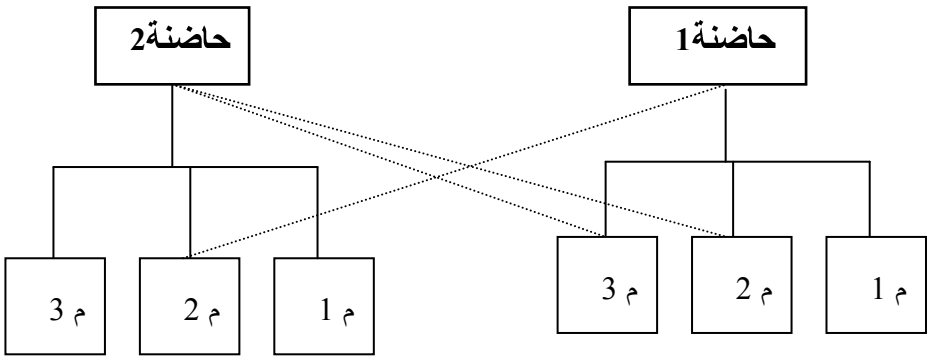

مخطط 2: نموذج حاضنتين تستفيد المؤسسات المحتضنة من كليهما

كما إن المشاريع المحتضنة في نفس الحاضنة، خاصة أنها يفترض تكون متجانسة و/أو متكاملة في أنشطتها، تربطها علاقات وظيفية فيما بينها، كما تربطها أيضا علاقات مع مؤسسات أخرى خارج الحاضنة، مثلما يوضح الشكل التالي:

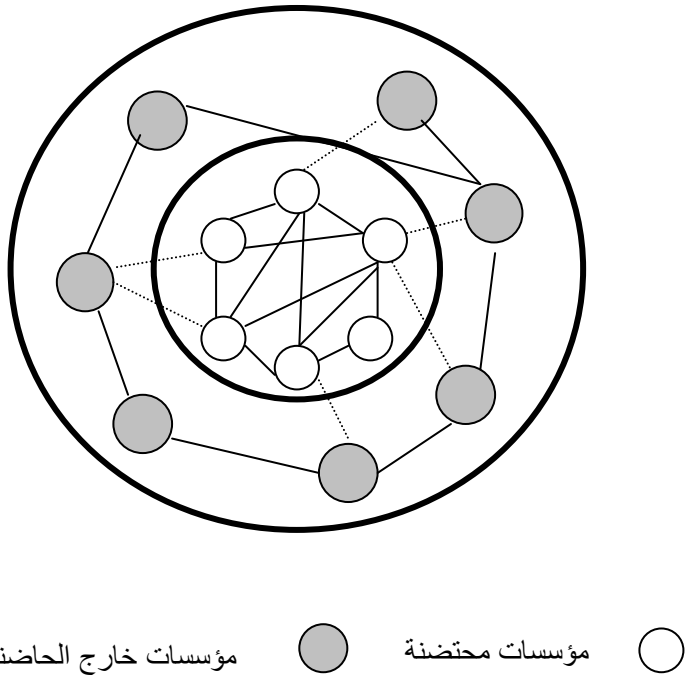

مخطط 3: نموذج تبادل الخدمات ما بين مؤسسات محتضنة في حاضنة واحدة وما بينها وبين مؤسسات خارج الحاضنة

ولقد تزايد الاهتمام بنظم الحاضانات في البلدان الصناعية أكثر منه في البلدان النامية، على الرغم من أن هذه الأخيرة أحوج إليها. فلقد أشارت إحصائيات (1995) إلى أنه في الولايات المتحدة وحدها يعمل أكثر من 800 حاضنة، في حين يوجد في دول أروبا الشرقية والدول النامية الأخرى نحو 200 حاضنة[18].

وتقوم سياسة الولايات المتحدة في مجال الحاضنات على اعتقادها بأن هذه المشروعات تؤدي دورا هاما في توليد فرص العمل، وبأن المشروعات المفرّخة محليا أكثر استعدادا للبقاء في المنطقة، مما يعني أنها تزودها بمصدر لإتاحة فرص العمل على المدى الطويل، وبالتالي إحياء الاقتصاديات المحلية. وفضلا عن ذلك فالمشروعات الحاضنة ستعمل على خفض معدلات فشل المشروعات الجديدة[19].

ويبدو أن هناك اهتمام بإقامة حاضنات أعمال في الجزائر، مع أن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانون رقم 1-18 لسنة 2001) ينص في مادته 12 على المشاتل. ونحن ندرك أن الحاضنة (Incubateur) هي التي تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق

قبل أن تنظم إلى مشتلة (Pépinière). ومع ذلك هناك من الدول (مثلا فرنسا) من اعتمد على المشاتل وأناط لها دور المحاضن أيضا.

4-6- نظام المشاتل: مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين (créateurs) تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة محدودة (مثلا في فرنسا 23 شهرا كحد أقصى)، وتقديم خدمات متخصصة (حسب اختصاص المشتلة)، كالإعلام الآلي والتكوين، وكذا تقديم الاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط، كعقد ندوات ومحاضرات ... [20].

7- خاتمة:

نخلص من هذا البحث إلى النقاط الآتية:

1- إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية أضحت من القضايا المتفق حولها، ولسنا بحاجة لأن نسمع ذلك من مسؤول كبير أو اقتصادي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد حتى ندركها؛

2- لا يكفي، من أجل تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إصدار قانون خاص بها، أو قانون استثمار يمنح التحفيزات والإعفاءات، ذلك أن الاستثمار والتقاول يرتبطان قبل كل شيء بتحسين مناخ الاستثمار، ثم يأتي توفير الدعم وضرورة متابعة ومرافقة هذه المشروعات؛

3- غير ان توفير الدعم والمرافقة لن يتحقق مفعوله إلا من خلال سياسة اقتصادية واضحة المعالم وجلية الأهداف، وذلك في إطار شبكة من المؤسسات والآليات المختصصة؛

4- إن الغرض من شبكة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تذليل مختلف العقبات القائمة أمام استمرار ونمو هذه المؤسسات، وكذا إعانة هذه المؤسسات على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، أو على إنجاز مشاريعها التوسعية؛

5- على السلطات المعنية بهذاالقطاع الإسراع بإنجاز مشاريعها المتعلقة بدعم هذه المؤسسات، كنظام الحاضنات أو المشاتل ودعم التمويل الموجه إليها.

الهوامش:

[1] L'industrie Algérienne : réalités et perspectives, Ministère de l'industrie et de la restructuration, 2000, p1

[2] عن تدخل السيد مصطفى بن دادة وزير الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري في منتدى المجاهد. أنظر صحيفة:

La Tribune , publié sur le web le 26/01/2003

[3] المادتين 4 و 5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[4] هذه المعطيات مستقاة من تدخل وزير الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في افتتاحه للملتقى الوطني حول الجمعيات المهنية في مجال الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – جوان 2001

[5] بيانات CNAS تتعلق بالعمال المصرح بهم، ولكن هناك عدد كبير من العمال في القطاع الخاص غير مصرح به.

[6] نفسه.

[7] عقدت الوزارة أيام دراسية حول هذا الموضوع خلال الفترة 31-1/1-2005/2 تحت عنوان: "النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية: واقع وآفاق"

[8] أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 المتضمن إنشاء وتنظيم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[9] B. Aliouat, «Incitations stratégiques et financiers de la PME-PMI : Les étapes clés d"ine start-up – une analyse Franco-Canadienne », papier présenté à la conférence internationale sur le financement des PME et le développement de leur rôle dans les pays maghrébins,Sétif le 25-28/05/2003, organisée en collaboration par la faculté des scs économiques et de gestion (université de sétif) et la banque islamique de développement (Djedda).

[10] Ibid.

[11] Aide aux chômeurs créateurs ou repreneurs d'entreprise

[12] B. Granger, Oser Créer : les associations d'appui aux créateurs proposent une politique ambitieuse pour la création d'entreprise, éd. Charles Léopold Mayer, Paris, 1999, pp187-188

[13] ح. رحيم، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر، ص ص164-165

[14] عن: Y. Lachheb, « Les mesures d'appui pour la promotion de la PME », papier présenté à la conférence internationale sur le financement des PME sus-citée.

[15] B. Aliouat, op. Cit

[16] ويجدر الذكر إلى أنه أنشئت في الجزائر، في إطار اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أربع بورصات للمناولة والشراكة (BSTP) ، وذلك في شكل جمعيات نفعية مسيرة وفقا لأحكام قانون 90-31 المؤرخ في 1992/12/04. وقد وزعت على أربع مناطق بحيث تشمل الشمال والجنوب والشرق والغرب.

[17] حول مهام الحاضنة وشروط نجاحها والدعم الدولي لها راجع مقال: رحيم حسين، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ..." السالف الذكر.

[18] قدمت هذه الإحصائيات من قبل الجمعية الأمريكية لحضانة الأعمال (National Business Incubation Association , NBIA) ونقلت عن: رنا أحمد ديب عتياني، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14/05/2001، ص148

[19] جالن سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1998، ص ص158-186

[20] M. Duménil, C . Lhotte, La création d'entreprise, éd. Liaisons, 1999, p223